مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

الديمقراطية بين الشعار والممارسة
وهل يمكن للدكتاتور أن يصنع نهضة؟

الشيخ كاظم القرغولي

طالما استهوت النفوس فكرة الديمقراطية، وانجذبت الشعوب إلى شعاراتها التي تُعد بالمشاركة والتمثيل والعدالة. ولفظ الديمقراطية نفسه ذو بريق خاص؛ فهو لفظٌ إغريقي قديم، يتكون من مقطعين: ديموس وتعني الشعب، وكراتوس وتعني السلطة أو الحكم. فالمعنى الحرفي لكلمة الديمقراطية هو: حكم الشعب أو سلطة الشعب، وكيف لا ترتاح النفس إلى المشاركة في إدارة شؤونها؟

ظهر المصطلح أول مرة في أثينا القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد، وكانت ديمقراطيتهم مباشرة، يشارك فيها المواطنون الذكور الأحرار بأنفسهم في إصدار القوانين واتخاذ القرارات. ثم أعيد إحياء المصطلح في أوروبا خلال عصر التنوير في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بالتزامن مع تقويض فكرة الحق الإلهي للملوك وصعود فكرة إرادة الشعب كمصدر للشرعية. وبحلول القرنين التاسع عشر والعشرين، أصبح مصطلح الديمقراطية يُستخدم لوصف أنظمة الحكم التمثيلي، القائمة على الانتخابات والفصل بين السلطات والحقوق المدنية.

لكن المعنى العملي والسياسي والفلسفي للديمقراطية أكثر تعقيدًا بكثير. ففي الديمقراطية المباشرة، كان الشعب يحكم فعليًا. أما في الديمقراطية التمثيلية، وهي الشكل السائد اليوم، فالشعب لا يحكم، بل يختار من يحكم باسمه. ما يُثير تساؤلات جوهرية حول مدى تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية.

في كثير من الحالات، تتحول الديمقراطية إلى أداة بيد النخب، تتوارى خلفها السلطة الحقيقية تحت ستار حكم الشعب. وقد تصبح وسيلة لتبرير السيطرة الخارجية، حين تُفرض شكليًا في مجتمعات لم تخض تجربة سياسية ناضجة. بل إن الديمقراطية الحديثة قد تُختزل إلى انتخابات شكلية، تُجرى ضمن هوامش مرسومة سلفًا، ولا تؤثر فعليًا في مراكز القرار السياسي أو الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن النظام الديمقراطي يظل وسيلة مهمة للحد من الاستبداد، ولو من حيث الشكل، وهو يوفر هامشًا من المحاسبة والتداول، لكنه ليس عصيًا على التلاعب أو التوظيف النفعي.

في المقابل، لا يخلو التاريخ من شواهد على دكتاتوريات استطاعت في فترات حرجة أن تُطلق مشاريع تحول جذري. ففي لحظات الجمود أو الفوضى أو انعدام القرار، قد تكون السلطة القوية ضرورة مؤقتة لتجاوز العقبات. وما يسمى الدكتاتور المتنور أو البراغماتي يمكن أن ينجز ما تعجز عنه الأنظمة الخاضعة للمساومات أو التوازنات الهشة.

في منطقتنا، تبرز أمثلة مثل السعودية والإمارات ومصر والمغرب، التي شهدت تحولات اقتصادية وإدارية كبيرة رغم الأنظمة السلطوية التي تحكمها.

فالسعودية بتحولاتها الكبيرة الان اعتمدت على دكتاتورية نقلت الحكم إلى الجيل الثالث دون مشاكل تذكر رغم بشاعة بعض الممارسات كقتل جمال خاشقچي المعارض في الخارج ،لكن مع علم الشعب بذلك لم يعارض لأنه يرى إنجازات كبرى قد تحققت. فمن كان يقدر على لجم هيأة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر غير حاكم قوي، ومن كان متمكنا من تحجيم المؤسسة الدينية المتغولة غير دكتاتور؟

والإمارات ليست بعيدة في إدارتها عن طريقة السعودية، وكذلك مصر والمغرب اللذان يمران بتحول اقتصادي كبير رغم ضعف الإمكانات.

ومن دول العالم تستحق تجربة كوريا الجنوبية وفيتنام الوقوف عندها، فإن بطل معجزة نهر اليان الاقتصادية في كوريا الجنوبية وراءها (بارك تشونغ-هي) وهو عقيد جاء الى السلطة بإنقلاب في عام 1961 وسقط حكمه بعد 15 سنة، لكنه وضع الدولة على سكة التقدم التي اوصلتها إلى ما وصلت إليه اليوم.

وفيتنام لا تزال دولة بوليسية يديرها الحزب الواحد، لكنه صنع معجزة بعد أن خرجت الدولة مفلسة من حرب العقدين من الزمن عام 1975 ورأت أن طريقة السوفيت غير مجدية فتحولت في عام 1986 إلى طريقة أخرى.

لكن التحدي يكمن في أن قلة من الدكتاتوريات تستبقي هدف التنمية كأولوية، وأكثرها تنزلق إلى:

- حماية المصالح الضيقة،
- وتأبيد السلطة،
- أو قتل الحيوية الداخلية التي هي أساس الاستدامة.

فالديكتاتورية ليست سيئة دائما وبكل تفصيلاتها، فانها حين تكون شمولية مغلقة، تُضيّع فرص التقدم، لأنها تعيق ثلاث ركائز أساسية لأي نهضة:

1- الحرية الفكرية (المطلوبة للابتكار والبحث العلمي)

2- المساءلة السياسية (التي تمنع الفساد وتمنح الشعب قدرة التصحيح)

3- الدينامية الاقتصادية (المرتبطة بالملكية، الحوافز، والتنافس).

ويمكن القول إن كوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي يمثلان نموذجين كلاسيكيين لفشل الأنظمة التي تضع السلطة فوق الإنسان، والأمن فوق الحرية، والعقيدة فوق الاقتصاد، كما أن الديمقراطية ليست خيارا مثاليا دائما، فهتلر جاء من خلال الانتخابات وترامب جاء بطريق ديمقراطي. وفوضى العراق مؤطرة بالديمقراطية.

هوية البحث

اسم الباحث: الشيخ كاظم القرغولي

عنوان البحث: الديمقراطية بين الشعار والممارسة... وهل يمكن للدكتاتور أن يصنع نهضة؟

تأريخ النشر: تموز - يوليو 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org